المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 03 أفريل 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 02 أفريل 2012

* **الاجتماع** : عدد 15

* **افتتاح الجلسة: السّاعة:** 15 و20 د

***الحضور: 20 معتذرون: 02**

* **سير أعمال اللجنة**:

انطلقت الجلسة بالاستماع للأستاذ سمير العنابي العميد السابق للهيئة الوطنية للمحاماة حول رؤيته وتصوراته لمكانة القضاء صلب الدستور حيث أشار في مداخلته إلى أهميّة مسألة استقلالية السلطة القضائية وضرورة توفير الشروط الأساسية لضمانها وذلك بالنظر لخطورة هذه الوظيفة وانعكاساتها على استقرار البلاد. وقد تمحورت مداخلات واستفسارات السادة أعضاء اللجنة حول النقاط التالية:

- ضرورة إصلاح مناهج وآليات تكوين القضاة ودورها في تعزيز استقلاليتهم.
- دور الكفاءة العلمية في حماية وتطوير الوازع الأخلاقي لدى القاضي.
- صغر سن القضاة وضعف خبرتهم مقارنة بالقضاة في عديد الدول الأخرى وخاصة صلب الأنظمة الأنغلوسكسونية.
- أهمية إحداث مجلس أعلى للعدالة وتركيبته ومدى تفضيله مقارنة بالمجلس الأعلى للقضاء.
- الطريقة المثلى لتحديد تركيبة الهيئة المشرفة على القضاء: الانتخاب أم التعيين؟
- تصوّرات إصلاح القضاء وشروط إرساء منظومة متطورة وعادلة.
- سبل تحقيق استقلالية القضاء وآليات تفعيلها.
- سلطة وزير العدل وصلاحياته تجاه القضاء.

وخلال ردوده أكّد السيّد سمير العنابي على أنّ استقلالية السلطة القضائية لا يجب أن تكون مطلقة وضرورة إحاطتها بوسائل رقابة تضمن عدم انحرافها بالسلطة حيث ذكر في هذا الشأن كيف تجنى القضاء على السلطة التشريعية عندما انقلبت محكمة التشريع إلى مشرّع في مناسبتين عبر إقرار قواعد ومبادئ مخالفة للنص التشريعي. كما أشار في بقية ردوده على الأسئلة المطروحة إلى المسائل التالية:

- أهمية الوازع الديني والأخلاقي في حماية القاضي من كل الإغراءات والانحرافات التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بحياديته ونزاهته وبالتالي انعدام ثقة المتقاضين في القضاء.
- ضرورة تدعيم الجوانب الفنية الصناعية صلب معاهد التكوين لمختلف المتداخلين في مجال العدالة (قضاة، محامين، عدول تنفيذ...) وعدم الاقتصار على تدريس المادة القانونية الخام.
- حق وزارة العدل في تحديد السياسية للدولة من خلال تحريك النيابة العمومية حسب الوضع السائد بالبلاد والأولويات المطروحة أمام الدولة.
- ضرورة مواصلة اقتراح القضاة السامين من طرف السلطة التشريعية أو التنفيذية وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من إبداء رأيها تجاه هذه الاقتراحات.
- ضرورة اعتماد مبدأ مسؤولية القاضي ومساءلته بصفة شخصية تجاه الأحكام والقرارات الجائرة التي يصدرها والتي يكون فيها خرق صارخ للقانون.
- ضرورة تطوير الدعم المادي الموجه للسلطة للقضاء وأهمية دوره في تحسين مكانة القضاء.

كما تقرر تخصيص الجلسة المقبلة التي ستنعقد يوم الثلاثاء 03 أفريل 2012 على الساعة التاسعة والنصف صباحا للاستماع إلى السيّدين عبد الستار بن موسى وعبد الرزاق الكيلاني العميدين السابقين للهيئة الوطنية للمحاماة.

* **<u>رفع الجلسة</u>** : السّاعة 18 و 16 د

رئيس اللجنة **المقررة**